isa --MAHALEEAT copy 5 7/14/10 10:59 PM Page 1

رعـــايـــة نـــزيـــل

بقلم:
د. علياء بن عزون

من حق النزيل في دار الإصلاح والتأهيل، أن يحظى برعاية صحية فائقة، قد تفوق الآخرين في بعض الأحيان.

قد تبدو هذه الكلمات مثيرة للدهشة لدى الكثيرين، لكن هذا الأمر يتحقق فعليا في إدارة الإصلاح والتأهيل، التي تنتهج أسلوبا في العمل مفاده أن الرعاية الصحية للنزلاء، متواصلة على مدار الساعة، باعتبار أنها حق مكفول لهم، يتم تنفيذه بناء على توجيهات مباشرة من الفريق الركن معالي الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة وزير الداخلية.

وليس بخاف أن هذه التوجيهات، تقضي بضرورة الالتزام التام بمبادئ حقوق الإنسان في كل التعاملات مع المواطنين والمقيمين من خلال جميع أجهزة الوزارة ومن بينها بطبيعة الحال إدارة الإصلاح والتأهيل، ويتم هذا العلاج وتلك الرعاية، وفقا لأحدث الأساليب مهما بلغت التكلفة، سواء عن طريق إدارة الشئون الصحية بوزارة الداخلية أو عن طريق نقل الحالات الطارئة إلى مستشفى السلمانية، أو حتى مستشفى قوة الدفاع إذا لزم الأمر.

ومنذ اللحظة الأولى لتواجد النزيل أو النزيلة، بطبيعة الحال، يتم فتح ملف طبي كامل له ويقوم الأطباء بإجراء تحاليل وفحوصات شاملة للنزيل للكشف عما به من أمراض وتشخيصها ومعرفة ما إذا كانت معدية أو مزمنة، فضلا عن حقه المكفول في طلب الرعاية الصحية في حال شعوره بالمرض، حيث يتم عرضه على الطبيب المناوب للكشف عليه واتخاذ اللازم لعلاجه أو إحالته إلى الأخصائي أو المستشفى إذا لزم الأمر.

وقد يكون ضروريا الإشارة في هذا المقام إلى أبرز الخدمات الصحية المجانية المقدمة للنزيل، حيث يأتي في مقدمتها توفير جميع التخصصات الطبية بداية من الأمراض الباطنية والأنف والأذن والحنجرة وانتهاء بالأمراض النفسية والعصبية، وليس ذلك فحسب، فالرعاية الصحية، لا تقتصر على النزيلات، بل تتعداهن إلى علاج أطفالهن الذين يولدون أثناء فترة تنفيذ العقوبة، إضافة إلى وجود خدمة علاج الإدمان بأحدث الأساليب المتطورة عالميا، وذلك تطبيقا لفلسفة الإصلاح والتأهيل في هذا المجال.

وهكذا، فإن مبدأ توفير الرعاية الطبية لكل نزيل، ليس مجرد شعار، بل يجد تطبيقا عمليا وميدانيا على أرض الواقع في مركز الإصلاح والتأهيل، وهو أمر لمسته تماما كل وفود الجمعيات الاقليمية والدولية في مجال حقوق الإنسان خلال زياراتها ولقاءاتها مع النزلاء. ولم يكن ذلك كله ليتحقق، لولا الطفرة الهائلة التي تشهدها إدارات وزارة الداخلية، ومنها إدارة الإصلاح والتأهيل، عبر عملية التطوير والتحديث التي تنتهجها وزارة الداخلية ويتابع معالي الوزير، تنفيذ مراحلها بكل دقة . وبقي القول إن كل طبيب في وزارة الداخلية، مكلف بشكل مباشر بأن يبذل قصارى جهده أثناء وجوده في المناوبة للانتقال إلى أي نزيل وتوقيع الكشف الطبي اللازم، تحقيقا لمبدأ الرعاية الصحية المتكاملة لنزلاء إدارة الإصلاح والتأهيل.

نائب محافظ الجنوبية يشيد بخدمات بنك الأسرة

○ نائب المحافظ يستقبل رئيس بنك الأسرة.

أشاد نائب محافظ المحافظة الجنوبية السيد فيصل بن راشد النعيمي بالفكر الذي يقوم عليه بنك الأسرة وأهدافه والخدمات التي يقوم عليها والخدمات غير التمويلية التي يقدمها والتي تساعد على تنمية البيئة المجتمعية في مملكة البحرين والتي تتماشى مع توجهات القيادة الحكيمة والرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين لعام ٢٠٣٠.

جاء ذلك خلال استقباله الرئيس التنفيذي للبنك السيد عاطف الشبراوي حيث تمت مناقشة آلية التعاون والتنسيق بين المحافظة والبنك وذلك من اجل تحسين المستوى المعيشي للأسر ذات الدخل المحدود وأصحاب الحرف المهنية من خلال تنظيم برامج تدريبية متخصصة لهم.

وأكد الشبراوي أن البرامج التي يقدمها البنك تستهدف تنمية الأسر والنهوض بمستواها الاقتصادي وتحسينه إلى جانب التواصل مع جميع الفئات المجتمعية كالمرأة وذوي الاحتياجات الخاصة والشباب بالإضافة إلى تطوير مهارات أصحاب الأفكار الابتكارية والمشاريع الصغيرة وزيادة فرص نجاح هذه المشروعات وتطويرها مشددا على أن بنك الأسرة يعمل على إتاحة التمويل الإسلامي متناهي الصغر الذي يعمل وفقاً للشريعة الإسلامية بشروط ميسرة غير مسبوقة كونه لا يشترط وجود كفيل أو ضامن ولا يدفع العميل أي مصاريف إدارية وبكلفة تمويل منخفضة عن مثيلاتها في السوق المحلي.

وبدوره أكد نائب محافظ الجنوبية ان مثل هذه البرامج تعمل على النهوض بمستوى دخل الأسر البحرينية وبالأخص محدودة الدخل منها إلى جانب تشجيع الأفكار المبتكرة لدى الشباب والعاطلين والتي من الممكن أن تدر عليهم دخلا يحسن مستواهم المعيشي كما انها تعد فرصة لتحقيق النجاح في مجال ريادة الأعمال والتطوير داعيا الراغبين في تحسين مدخولاتهم من الأسر محدودة الدخل والعاطلين عن العمل والشباب إلى المشاركة في مثل هذه البرامج التدريبية للحصول على التمويلات المالية التي تدعم مشاريعهم وتساهم في نجاحها.

حضر الاجتماع مديرة إدارة البرامج الاجتماعية وشئون المجتمع السيدة فاطمة الغتم ورئيس قسم البرامج الاجتماعية السيدة سلوى عيسى ورئيسة فريق جرامين زهرة عباس

التسوية توقف إضراب عمال DHL أمس

كتبت: زينب إسماعيل

ألغى عمال شركة DHL البحرين إضرابهم الذي كان من المزمع تنفيذه أمس بعد أن توصل العمال إلى تسوية مرضية بين الطرفين.

وقال رئيس نقابة شركة DHL ان قرار إيقاف الإضراب اتخذ قبل نحو أقل من ساعة من توقيت تنفيذه، حيث شملت التسوية ٤ مطالبات من أصل ٧ مطالبات تم تأجيل بعضها للعام المقبل وبعضها يتم بحثه حاليا.

وذكر حسن أن المطالبات التي سيتم تنفيذها للعمال تمثلت في نظام التأمين الصحي الشامل للموظفين وعوائلهم وعلاوة الحرارة مدة ٣ أشهر وعلاوة النوبة وعلاوة المواصلات، فيما تناقش النقابة مع إدارة شركتها مطلب تعديل الرواتب.

ولفت حسن إلى أنه تم تأجيل مطلب العلاوة الاجتماعية والزيادة السنوية بواقع ١٠٪ للعام المقبل بعد أن زادت الشركة رواتب موظفيها بواقع ٥٪ قبل فترة بسيطة، وذلك بعد ٧ أعوام من استمرارية المطالبة، لتتجه النقابة إلى إلغاء المطلب، من باب تخفيف الأعباء على الشركة.

وأشاد الأمين العام للاتحاد العام لنقابات العمال، سلمان المحفوظ بحكمة رئيس نقابة الشركة وتفهمه لأوضاعها وتعاونه مع الاتحاد العام لتسهيل مهمة التفاوض، مشيدا في الوقت ذاته بتجاوب إدارة الشركة ومبادرتهم بحلحلة جميع المشاكل العالقة.

وأكد المحفوظ أن الحوار البناء بين الأطراف هو المفتاح الناجح لحل أية أزمة عمالية مهما كانت مادام هناك إيمان بالحوار والمفاوضة الجماعية التي عادة ما تكون نتائجه في مصلحة الشركة وموظفيها.

وكانت قد هددت النقابة أمس إدارة شركتها باستغلال جميع الوسائل المشروعة للتعبير عن مطالبها ضمن الإضراب، وذلك بعد أن تلكأت الشركة في تحقيق مطالب العمال قبل فترة طويلة، حيث اكتفت في اجتماعها الأخير مع النقابة بالموافقة على بعض المطالب الشحيحة، بحسب تصريح سابق لحسن للصحافة المحلية.

وقال رئيس النقابة شكري حسن «أن المساعي الحميدة التي قام بها الاتحاد وسعيه المستمر وحرصه المتواصل على مصالح العمال ساعد في الحصول على مطالبنا مما يبرهن على أهمية وحدة العمال وتعاونهم وتوحيد مواقفهم وقدرتهم على تحقيق مطالبهم عبر الوسائل القانونية ومنها الحوار والتفاوض الجماعي».

وشدد حسن على أن النقابة كانت على ثقة بموافقة إدارة شركتها لتحقيق مطالب العمال، موضحا أن التجاوب يمثل استمرارا للتعاون المشترك بين إدارة الشركة والنقابة، مما يؤكد حرص الطرفين على رفع مستوى العمال المادي وتعزيز الولاء للشركة.

بين السطور

حول قانون الإيجارات

صلاح فؤاد عبيد
salah_fouad@hotmail.com

هل يعقل أن تخلو التشريعات القانونية لأي بلد متحضر في العالم من قانون منصف للإيجارات؟ وهل يجوز أن يترك هذا الشأن الحيوي بالنسبة للمواطنين والمقيمين ولأصحاب الأملاك على حد سواء عرضة للأمزجة الشخصية؟! وهل يجوز أن يظل قرار أصدره المستعمر الأجنبي معمولا به في المحاكم طوال ستة عقود من الزمن على الرغم من جلاء المستعمر عن البلاد إلى رجعة، وعلى الرغم من خلو ذلك القرار الاستعماري من الموضوعية والإنصاف؟!

هذا هو واقع الحال في مملكة البحرين اليوم للأسف، فقانون الإيجارات المعمول به في المحاكم حاليا تم إصداره قبل حوالي ٢٦ عاما تغيرت خلالها الدنيا وظل القانون على حاله، فضلا عن أنه لم يُبطل العمل بقرار أصدره المستشار الإنجليزي في البحرين خلال فترة الخمسينيات من القرن الميلادي المنصرم أثناء الاحتلال البريطاني ينص على أنه لا يجوز إرغام المستأجر في منطقتي المنامة والمحرق على إخلاء العين المؤجرة، وهذا ما أضر كثيرا بأصحاب العقارات في هاتين المنطقتين الذين لا يستطيعون إرغام المستأجر على إخلاء العين المؤجرة حتى لو تخلف عن دفع الإيجار شهورا وسنوات!.. بينما لا يسري هذا القرار على العقارات المؤجرة في مناطق البلاد الأخرى، وكأن من المقبول قانونا أن يكون للمنامة والمحرق تشريعات خاصة تميزهما عن باقي مدن وقرى البحرين!

في ظل هذا الوضع كان من الطبيعي أن تتحكم التصرفات الفردية والأمزجة الشخصية في تحديد الإيجارات من قبل أصحاب العقارات وأن يقوموا بزيادتها وقتما يرغبون بسبب عدم وجود الضوابط القانونية التي تحكم تلك الزيادات، وأن (يتفرعن) بعض المستأجرين للعقارات - خصوصا في منطقتي المنامة والمحرق - فيمتنعوا عن دفع إيجارات المساكن والمحلات التي يستأجرونها لعلمهم الأكيد أن أحدا لن يستطيع إخراجهم منها بالقوة!

يوم أمس نشرت إحدى الصحف المحلية شكاوى عدد من المواطنين المتضررين من ارتفاع الإيجارات في منطقة عراد بنسبة وصلت إلى ٣٠٠٪ خلال ١٨ شهرا فقط، وأرجعوا هذه الزيادة غير المنطقية إلى عدم وجود قانون يحد من الارتفاع الجنوني لإيجارات الشقق والمحلات التجارية في المملكة، وقد تضمن الخبر المنشور آراء عدد من المختصين العقاريين الذين طالبوا بضرورة تعديل قانون الإيجارات المعمول به في البحرين ليواكب الطفرة الاقتصادية والعمرانية التي حققتها البلاد، وأشاروا إلى أن دولتي الإمارات وقطر طبقتا قوانين تضمن حقوق جميع الأطراف في العملية الإيجارية، حيث نصت على أن لا تتجاوز نسبة الزيادة في الإيجارات ٥٪ في السنة الأولى و١٠٪ من السنة الثانية إلى السنة الرابعة، بحيث لا يزيد مجموع الارتفاع على ٢٠٪، وبعدها لا يحق للمؤجر أن يرفع الإيجار.

بالطبع لا أحد يماري في ضرورة التعجيل بإصدار قانون جديد للإيجارات في البحرين، يكون منصفا للمؤجر والمستأجر على حد سواء، بأن يضع سقفا محددا للإيجارات يمنع الملاك من استغلال المستأجرين، ويمنح سلطات أكبر لمراكز الشرطة أو للنيابة العامة في إخراج المستأجر فورا وبالقوة من العين المستأجرة إذا تخلف عن دفع الإيجار في موعده، من دون اضطرار المؤجر للجوء إلى المحاكم التي لا تحكم في القضية إلا بعد مرور شهور وسنوات يتضرر خلالها أصحاب الأملاك كثيرا، أو أن يترافق إصدار القانون مع إنشاء محكمة خاصة للخلافات الإيجارية تفصل في الدعوى خلال أيام أو أسابيع فقط حفظا لحقوق الجميع من المماطلة والضياع.

بهدف دعم مشاريع إعادة الهندسة

«الخدمة المدنية» يشارك في ملتقى تدعيم القدرات بتونس

شارك وفد من ديوان الخدمة المدنية مؤخراً في ملتقى تدعيم القدرات حول تنفيذ مبادئ الميثاق لجودة التشريعات في الجمهورية التونسية الشقيقة تحت رعاية المركز الإقليمي لجودة التشريعات، ضمن برنامج منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بالتعاون مع منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي.

وقد ضم الوفد كلاً من المهندس جمال عبدالعزيز العلوي مدير إدارة التنظيم والتصنيف والهندسة الإدارية ومدير مشروع إعادة الهندسة، والسيد طلال علي سالم رئيس قسم إدارة البرامج والمشاريع بالديوان.

وأوضح المهندس جمال العلوي أن الملتقى يهدف إلى مساندة وتحويل وتبادل المعارف وتحسين القدرات في مجال السياسة التشريعية، وذلك بقصد تدعيم المناهج التي تستند إلى أمثلة واقعية في مسار صنع القرار.

وأشار العلوي إلى أن ملتقى تدعيم القدرات حول تنفيذ مبادئ الميثاق الإقليمي لجودة التشريعات تحدث خلاله خبراء في المسار التشريعي في الدول العربية، حيث تناول المشاركون كيفية تنفيذ الميثاق الإقليمي حتى يتسنى إدماج واستيعاب مبادئه في البرامج السياسية من جهة، وإلى تمكين المشاركين من التخطيط نحو الإصلاح التشريعي وتنفيذه من جهة أخرى.

وألمح مدير إدارة التنظيم والتصنيف والهندسة الإدارية إلى أن القائمين على الملتقى أثنوا على تجربة ديوان الخدمة المدنية باعتباره إحدى المؤسسات الحكومية الرئيسية التي باشرت عملية تطوير شاملة لكل محاور العمل فيه في إطار ما هو معمول به عالمياً، وبالأخص مشروع إصلاح الأطر القانونية للخدمة المدنية.

تجدر الإشارة إلى أن مشاركة مملكة البحرين المتمثلة بديوان الخدمة المدنية في مثل هذه الملتقيات تأتي متوافقة مع الاستراتيجية الوطنية الاقتصادية لعام ٢٠٣٠ والمشاريع المنبثقة منها، حيث يعتبر مشروع إعادة هندسة العمليات بالديوان أحد تلك المشاريع، كما تهدف تلك المشاركات إلى تحقيق مبدأ التعاون بين مملكة البحرين وجميع الدول من خلال الدراسات المشتركة وتبادل الخبرات.

وقع اتفاقية مع شركة برادستريت الأمريكية

معهد الإدارة يبدأ تنفيذ برنامج شامل لنظم المعلومات

○ بعد توقيع الاتفاقية.

أعلن مدير عام معهد الإدارة العامة الدكتور رائد بن شمس البدء في مشروع البرنامج الشامل لنظم إدارة المعلومات بهدف مواكبة البرامج التدريبية والمشاريع الجديدة للمعهد. مؤكداً حرصه على توظيف التكنولوجيا الحديثة في كل العمليات التي تتطلبها الأنشطة التي يقدمها المعهد لمختلف الوزارات والأجهزة الحكومية.

جاء ذلك خلال حفل توقيع اتفاقية الشراكة مع شركة دن آند برادستريت (ڤڤ) المزود الرائد بالعالم في مجال حلول المعرفة في مختلف القارات، وذلك لتطبيق برنامج شامل لنظم إدارة المعلومات يقدم تسهيلات إلكترونية وفعّالة لجميع الأنظمة بالمعهد تشمل نظام التسجيل، ونظام شؤون الموظفين، والنظام المالي، ومجموعة من الأنظمة الإدارية الأخرى.

وخلال الحفل أكد الدكتور بن شمس أهمية هذه الخطوة التي ستساهم في توفير المعلومات وتفعيل التواصل والمتابعة بين المعهد ومختلف الجهات في القطاع العام إلكترونياً، لافتاً إلى حرص المعهد على الارتقاء بأدائه باستمرار لتحقيق تطلعات الرؤية الاقتصادية للمملكة ٢٠٣٠.

من جانبه أعرب السيد كارتك راميش مدير تسليم المشروع بشركة دن آند برادستريت عن سعادته بالشراكة مع معهد الإدارة العامة لتنفيذ هذا المشروع الطموح. مشيراً إلى اهتمام الشركة بتسخير كل إمكانياتها من أجل تنفيذ المشروع بجودة عالية وبما يتناسب مع احتياجات المعهد.

وتعد شركة دن آند برادستريت المزود الرائد بالعالم في مجال حلول المعرفة، وتأسست في عام ١٨٤١، ومقرها الرئيسي في ولاية نيوجيرسي بالولايات المتحدة الأمريكية. وتغطي أنشطتها أكثر من ٢٠٠ دولة على مستوى العالم من خلال مكاتبها المنتشرة في ٤٥ بلداً. وتتمثل خبرات الشركة الأساسية في مجال تطوير منتجات تكنولوجيا المعلومات وحلول المعرفة للمصارف والمؤسسات الحكومية والسجلات التجارية ومكاتب الائتمان وغيرها.

وفي سياق متصل قال مدير نظم المعلومات في معهد الإدارة العامة هشام الهاشمي: «إن توقيع اتفاقية الشراكة سيساهم في تحقيق نتائج إيجابية سواءً من الناحية الإدارية أو الخدمية، وخصوصاً أن النظام المقترح يتميز بالمرونة، ويتمتع بمجموعة من الخصائص المتطورة التي تساعد على تحديثه وتطويره دائماً وفق احتياجات العمل في المعهد».

وأضاف الهاشمي: «كما يجمع البرنامج العديد من الأنظمة الإدارية والمالية التي يتبعها المعهد، ويتيح المجال لتكوين قاعدة بيانات من شأنها الإسراع في توفير البيانات المطلوبة، وتصنيفها، ومن المزايا الهامة أن البرنامج سيوفر البيانات المتعلقة بالتدريب وتشمل التسجيل والحضور والتقييم وغيرها من العمليات المرتبطة بالنشاط التدريبي».

الصحة تحذر من خطورة أكواب صينية على صحة الإنسان

○ د. منى الموسوي.

قالت الدكتورة منى الموسوي استشارية صحة عامة للوائح الصحية الدولية والقائم بأعمال مدير إدارة الصحة العامة إن الهيئة العامة للغذاء والدواء بالمملكة العربية السعودية أصدرت تحذيرا بشأن نوع من الأكواب الورقية المخصصة للمشروبات كشفت نتائج الفحص المخبري الذي أجري لها عدم ملاءمتها للاستخدام الغذائي.

وبينت الدكتورة الموسوي أن بيان الهيئة أوضح عدم ملاءمة تلك الأكواب للاستخدام الغذائي نتيجة عدم الالتزام بالمعايير اللازم توافرها في الطبقة الشمعية (البولي ايثلين) المبطنة للأكواب ونوع الورق المستخدم في صناعتها، وعليه فقد تم التنسيق بين إدارة حماية المستهلك بوزارة الصناعة والتجارة وبين إدارة الصحة العامة بوزارة الصحة بمصادرة هذه الأكواب في حالة العثور عليها في أي محل لتحضير وبيع الأطعمة.

وطمأنت القائم بأعمال مدير إدارة الصحة العامة المواطنين والمقيمين بأن هذا المنتج غير مصرح به للاستخدام بمملكة البحرين، علماً بأن هذه الأكواب بدون اسم وتحمل رقم (بار كود) ٣١٠١٩٨٥٥٢٠٠٠٦ سعة ٦٠ مل وتنتج من جمهورية الصين الشعبية.

الرابطة الإسلامية ترشح حسن المدني للنيابي

أكد رئيس جمعية الرابطة الإسلامية الأستاذ شفيق خلف الشارقي أنّ جمعيته تتجه لدفع رئيس اللجنة الإعلامية بالجمعية حسن المدني للترشُّح عن الدائرة الأولى بالشمالية التي تضم جدحفص وما حولها للمجلس النيابي.

وكان خبر ترشيح المدني تداولته وسائل الإعلام والمنتديات الإلكترونية مؤخرًا.

وأوضح الشارقي أن حسن المدني نال ثقة مجلس الإدارة بالإجماع، ولقي اختياره ترحيبًا من قبل قيادات التيّار وزعمائه.

جاء ذلك عقب اجتماع مجلس إدارة جمعية الرابطة الإسلامية مساء أمس الثلاثاء ١٣ يوليو ٢٠١٠.

ولفت رئيس الجمعية إلى أنّ مجلس الإدارة ناقش في جلسته الأخيرة الأوضاع الانتخابية في عموم الدوائر التي تدرسها الجمعية، وخصوصًا في أولى الشمالية.

وبيّن أنّ الجمعية استعرضت استراتيجيتين للانتخابات المقبلة، واعتمدت إحداهما، مؤكدًا أن الجمعية ستطرحها رسميًا قريبًا.

إلى ذلك، قال نائب رئيس جمعية الرابطة الإسلامية الأستاذ محمد حسين الخياط إنّ مجلس الإدارة حلّل الأوضاع الحالية التي تعيشها الساحة البحرينية، وخصوصًا فيما يتعلق بالانتخابات.

وذكر أن مجلس الإدارة سيعاود اجتماعه الأسبوع المقبل لبحث البرنامج الانتخابي للجمعية.

«من المستحيل الانضمام إلى كتلة إيمانية»

وعد تنفي وجود تحالف سري مع الوفاق

نفت جمعية وعد ما ذكرته إحدى الصحف المحلية عن وجود اتفاقيات سرية مع الوفاق، وأكدت جمعية وعد أن مواقفها الوطنية هي التي تحدد طبيعة تحالفاتها.

وفيما يلي نص بيان جمعية وعد:

قد سقطت الصحيفة المذكورة في ترويجها هذا الخبر المزعوم في أخطاء عديدة يمكن أن نذكر بعضها:

لا وجود لاتفاق سري بين وعد والوفاق أو غيرها حول الانتخابات النيابية المقبلة. موقف وعد واضح بضرورة التعاون مع الوفاق والمنبر التقدمي والتجمع القومي في دعم كل مرشحي المعارضة. وعد لا تخشى إعلان الصداقة التي تجمعها والوفاق، ولن نتبرأ من علاقاتنا معها ومع غيرها من أصدقائنا من أجل حصد مكاسب انتخابية آنية في مجلس نيابي محدود الصلاحيات.

وتجتمع الوفاق ووعد بشكل دوري وخاصة ضمن لقاءات التجمع السداسي وكلما دعت الحاجة إلى ذلك. والنشاطات المشتركة بين وعد والوفاق وأعضاء التجمع السداسي (المنبر التقدمي والتجمع القومي والعمل الإسلامي والإخاء الوطني بالإضافة إلى وعد والوفاق) تشهد علاقة طيبة بين الجمعيات تحكمها المواقف المشتركة في العديد من الملفات الوطنية.

ورغم الاتفاق حول أكثر المسائل السياسية فإن خلافات هامة موجودة بين وعد والتيار الوطني الديمقراطي من جانب، والوفاق وتيار الإسلام السياسي (المعارض والموالي) من جانب آخر، وخاصة في قضايا المرأة والحريات الشخصية، ولا نذيع سرا حين نقول إن مواقفنا من قضايا الأحوال الشخصية والحريات الفردية هي أقرب إلى مواقف الدولة الرسمية منها من مواقف الوفاق وباقي قوى الإسلام السياسي.

ومن المستحيل أن تقبل وعد الانضمام إلى كتلة إيمانية أو أي شكل من الكتل السياسية الدينية بحيث تخضع فيها قراراتها السياسية لجمعية الوفاق أو لمرجعية الشيخ عيسى قاسم أو غيره من المشايخ والعلماء الأفاضل، وهؤلاء -وخاصة المستقلين منهم عن هيمنة الدولة- نحترمهم ونجلهم ونقدر دورهم الإسلامي والوطني رغم اختلافنا معهم في بعض الأمور. فمرجعيتنا هي مواقفنا الوطنية والقومية والإنسانية التي تحددها مؤتمراتنا العامة.

البقاء لله

○ انتقل الى رحمة الله تعالى عبدالرحمن احمد دراج والد كل من محمد وراشد وحسين وصديق واحمد وعبدالعزيز عن عمر ناهز الثمانين. تقبل التعازي للرجال في صالة جمشير بالمحرق وللنساء في منزل ابنته رقم ٦١ طريق ٤١ عراد ٢٤٠.

○ انتقل الى رحمة الله تعالى عبدالله خليل ابراهيم محمد شقيق كل من خالد وانور وعبدالعزيز ويوسف عن عمر ناهز الـ ٤٦. تقبل التعازي للرجال في مسجد الرضوان في مدينة عيسى وللنساء في منزل المتوفى رقم ٤٤١٦ طريق ١٢١١ مدينة عيسى ٨١٢.

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

و«أخبار الخليج» تتقدم بخالص تعازيها ومواساتها، داعية الله أن يلهم الجميع الصبر والسلوان.